



المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences



PISSN : 1812-8742

EISSE : 2791-092X

Arcif : 0.375

The Relationship Between Public Debt and GDP in Iraq Post-2003

العلاقة بين الدين العام والنتائج المحلي الاجمالي العراقي لما بعد 2003

م.د. بثينة حسيب سلمان

Butheina Haseeb Salman Al_Shareefi

buthena_ad@uomustansiriyah.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية

Abstract:

Public debt is considered as one of the essential sources of revenue, with a specificity connected with its nature as being an obligation on the government that must be repaid with its interests when becoming due. In spite of that, most countries seek to obtain it, whether internal or external, to achieve a set of goals with economic implications, however, debts in reality include a set of risks within their implications. The current study seeks to determine Iraq's ability to achieve these goals and their impact on macroeconomic indicators. Despite the high debt in Iraq, the economy is still suffering from a set of problems that the debt was supposed to have been obtained to address. Therefore, it is necessary to strive to diversify economic revenues by expanding investment spending and eliminating administrative and financial corruption, which is deemed as a cause of squandering public funds, thus contributing to the decline in debt and revitalizing the Iraqi economy in the future.

Keywords: Financial grip, financial conditionality, financial institutions, dollarization, economic schools.

المستخلص:

يعد الدين العام واحد من مصادر الإيرادات المهمة ذات خصوصية مرتبطة بطبيعة كونها التزامات على الحكومة لا بد سدادها مع فوائدها حين الاجل، وعلى الرغم من ذلك فان معظم الدول تسعى الى استحصلها سواء كانت الداخلية منها ام الخارجية لتحقيق جملة من الاهداف ذات مدلولات اقتصادية الا ان الديون في الحقيقة تحمل في مضامينها جملة من المخاطر، تسعى الدراسة لتحديد امكانية العراق لتحقيق تلك الاهداف وتأثيرها على المؤشرات الاقتصادية الكلية، وعلى الرغم من ارتفاع المديونية في العراق فما زال الاقتصاد يعاني من جملة من المشاكل التي كان من المفترض ان يكون الدين قد استحصل لمعالجتها، لذا لا بد من السعي لتنويع الواردات الاقتصادية وذلك بتوسيع الانفاق الاستثماري والقضاء على الفساد الاداري والمالي الذي يعد سبب في تبديد المال العام بما يسهم في تراجع المديونية وانعاش الاقتصاد العراقي في المستقبل.

الكلمات الرئيسية: القبضة المالية، المشروطة المالية، المؤسسات المالية، الدولرة، المدارس الاقتصادية.

المقدمة:

يعد الدين العام احد ابرز مصادر تمويل الموازنة العامة واحد أدوات السياسة المالية، ونظراً لطبيعة الاقتصاد العراقي الذي يشكو من مشاكل اقتصادية متعددة تمثلت بتراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية في سد الطلب المحلي مما اسهم في ارتفاع الاستيرادات وعجز في الميزان التجاري مما اسهم في ارتفاع معدلات التضخم كما يعاني من رعية الاقتصاد اذا يسهم النفط

بما لا يقل عن 93% من واردات الدولة في الموازنة العامة منذ 2003، ومن هنا برز الدين العام كعامل مساعد في سد العجز الحاصل في الموازنة العامة والذي تنوع بين دين عام داخلي وخارجي.

منهجية البحث: تنبع أهمية البحث في كونها يوضح العلاقة بين الدين (بنوعيه الداخلي والخارجي)، والتطورات والتغيرات التي حدثت لمجمل مؤشرات الاقتصاد خصوصاً الناتج القومي مما يعطي تصور عن اثر العلاقة بينهما واسهام الدين في تغير الواقع الاقتصادي في العراق. **مشكلة البحث:** تكمن مشكلة البحث في استمرار تراجع المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي خصوصاً الناتج المحلي على الرغم من ارتفاع الدين العام بعد 2003. **هدف البحث:** يهدف البحث الى :

1. التركيز على العلاقة بين الدين والناتج الاجمالي.
 2. التغير الذي طرأ على المؤشرات الاقتصادية بعد 2003.
 3. وضع الدين العراقي الداخلي والخارجي بعد 2003 وما شهده من تغيرات.
- فرضية البحث:** ان ارتفاع الدين العام في العراق يمكن ان يسهم في رفع الناتج المحلي الاجمالي وتغير المؤشرات الاقتصادية بشكل ايجابي.
- منهج البحث:** استندت الدراسة إلى المنهج الاستدلالي والاستقرائي القائم على تحليل اثر الدين في رفع الناتج المحلي الاجمالي وتطور المؤشرات الاقتصادية في العراق.
- الاطار الزمني والمكاني:** الحدود الزمانية والمكانية للبحث:
- الحدود المكانية شملت الاقتصاد العراقي
- الحدود الزمانية تناولت الفترة (2003-2020)
- هيكلية البحث:** تهدف الدراسة إلى الإجابة على الفرضية من خلال توزيع الدراسة إلى ثلاث مباحث وكما يأتي:

المبحث الأول: الدين العام مفهومه واهميه واثاره الاقتصادية.

المبحث الثاني: اثر الدين العام في الاقتصاد.

المبحث الثالث: واقع الدين العام في العراق واثرة في الاقتصاد.

المحور الأول: الدين العام مفهومه واهدافه واثاره الاقتصادية

تمهيد:

يتركز مضمون المبحث الى تسليط الضوء على اهمية الدين العام وانواعه ووجهة نظر المدارس (الكلاسيكية والكنزية والنقدية) بالدين العام واثره في المؤشرات الاقتصادية الكلية، وهو ما يسهم في توضيح النتائج المتوقعة من الدين قبل الاستحصال ومقارنتها بالواقع الفعلي وهو امر في غاية الاهمية اذ سوف يحدد قابلية الاقتصاد على الايفاء بالديون وامكانية انتفاء الحاجة لها في المستقبل او العكس.

اولاً: مفهوم الدين العام: يعتبر الدين العام احد ابرز الأدوات المالية للبلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، وقد عرف من قبل صندوق النقد الدولي (بأنه مجموعة الديون المعقودة أو المضمونة بواسطة الأجهزة العامة والمسددة إلى المقيمين وغير المقيمين في البلد أي الأجانب وفي ميعاد استحقاق معين) (William Easterly 1933, P.315) كما عرف بأنه (مصدر من مصادر الإيرادات العامة، تلجأ الدولة إليه لتمويل نفقاتها العامة عندما تعجز عن توفير إيرادات أخرى ولاسيما من الضرائب فتقترض إما من الأفراد أو من هيئات داخلية أو دولية أو من دول أجنبية) (د.عمر، محمد عبدالحليم، 2003، ص18) كما وعرف (بأنه التزامات تعاقدية حكومية مباشرة محددة الأجل تجاه الآخرين)، كما عرفها آخرين بأنها (ديون الوحدات الحكومية المؤثرة بالإحصائيات والتي تضم حكومة المركز بما فيها الهيئات الخدمية والإدارات

المالية)(المعطي، علاء إبراهيم المعطي، 2016، ص115). كما عرف بأنه (مبلغ من النقود تقترضه الدولة أو أحد أشخاص القانون العام من أفراد أو مؤسسات مالية خاصة كانت أو عامة أو دولة من الدول الأخرى ويكون بموجب اتفاق يستند إلى قاعدة قانونية عامة تقدر من السلطة التشريعية، يضمن الوفاء والتعهد بإرجاعه مع الفوائد المترتبة عليه حسب الشروط المتفق عليها)(القاضي، محمد حسن القاضي، 2014، ص119).

ثانياً: اهداف واهمية الدين العام: تكمن أهمية الدين في كونه أحد ابرز الأدوات المالية التي تستخدم في تمويل الموازنة في حالة عجزها عن تغطية نفقاتها من خلال سعيها لتحقيق أهدافها الاجتماعية والثقافية والبيئية والتعليمية إضافة إلى الأهداف الاقتصادية، ناهيك عن دورها في تمويل عجز الموازنة جراء وجود اختلالات هيكلية في إيرادات الدولة، ويمكن أن تحدد أهداف الدين العام بالآتي(العبيدي، محمد عمر وميسون علي حسين، 2018، ص811):

1. اهداف انكماشية: وهنا يبرز اثر الدين الداخلي اكبر من الدين الخارجي والتأثير في الطلب المحلي في الاقتصاد من خلال امتصاص السيولة المحلية وانكماش الطلب مما يسهم في تراجع التضخم.
2. أهداف تمويلية: يعتبر الدين العام عامل مهم في سد العجز في الميزانية العامة، فعندما تتراجع الإيرادات العامة للدولة بما فيها الضرائب المختلفة وتراجع مستوى الصادرات والتي قد تكون نتيجة ظروف مؤقتة أو دائمة وتلجأ الحكومات نحو سد ذلك العجز بواسطة الدين العام.
3. أهداف تطويرية: تلجأ معظم الدول لاسيما النامية في الوقت الحاضر إلى تمويل مشاريعها التنموية عن طريق الدين العام(الداخلي والخارجي) بما يضمن تأمين رأس المال والذي تعاني معظم دول العالم لا سيما البلدان النامية من نقص فيه، بهدف تسريع وتيرة النمو الاقتصادي.
4. أهداف اجتماعية: يسهم الدين العام في تمويل المشاريع الاجتماعية ورأس المال الاجتماعي والذي يشمل المشاريع ذات أهداف اجتماعية التي تمتاز بكونها قليلة الربحية بما لا يدفع القطاع الخاص في الغالب للاستثمار فيها دور الأيتام والمسنين وغيرها.
5. اهداف استثمارية تنموية: تعتمد الحكومات في بعض الاحيان الى الدين بهدف توسعت الاستثمار وانشاء مشاريع استثمارية عامة او خاصة وتحريك الطلب الفعال في الاقتصاد وتحقيق اهدافها التنموية.
6. اهداف تصحيحية: قد يكون الهدف من الديون هو اهداف تصحيحية كتصحيح الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات، او تصحيح عجز الميزانية.

ثالثاً: أنواع الدين العام: جمعت كل المراجع الاقتصادية بشكل عام والمالية بشكل خاص على تقسيم الدين العام وحسب الجهة التي تقدم الدين وكما يأتي:

- **الدين الداخلي:** وهو (المبالغ التي تلتزم بها إحدى الوحدات العامة في الدول للغير لتمويل العجز في الموازنة مع التعهد بالسداد بعد مدة ودفع فائدة على رصيد الدين حسب شروط إنشاء هذا الدين، والدين الداخلي هو جزء من الديون الإجمالية في البلاد التي يدين لمقرضين داخل البلاد . الدين الداخلي هو مكمل الدين الخارجي). والدين الداخلي هو(الدين الذي تأخذه الدولة من مؤسسات محلية كالبنوك أو عن طريق إصدار سندات وحوالات وعادةً يكون بالعملة المحلية). كما عرف(بأنه الدين الذي يكون داخل حدود الدولة الإقليمية، ويكون الاكتاب بين الدولة والمواطنين المقيمين على أراضيها وقد يكون الأشخاص المعنويين بغض النظر عن جنسيتهم هذا ويكون الدين بعملة محلية). ويمكن أن يصنف الدين الداخلي إلى عدة أصناف والتي تعتمد على آلية وكما يأتي :

1. تصنيف من حيث حرية الاكتاب:

أ. **الديون الاختيارية:** وهي الديون التي تعتمد عليها الدولة كأذونات الخزانة العامة أو السندات والمواطنين لهم الحرية في اختيار الإكتاب من عدمه دون إجبارهم مع تقديم بعض المغريات للإكتاب كرفع سعر الفائدة للاوراق أو الإعفاءات الضريبية(الاعسر، خديجة، 2016، ص24).

ب. **الديون الإجبارية:** وهي الديون التي تستحصلها الدولة من المواطنين على شكل أذونات عامة أو سندات لكن بصورة إجبارية، إذ تلجأ لاستخدام سلطتها لإجبار المواطنين على الاكتتاب مع الالتزام بالوفاء بالمبلغ للقرض مع الفوائد (العلي، عادل، 2009، ص274).

ت. **التصنيف حسب مدة الاكتتاب :-**

أ. **الديون المؤبدة:-** وهي تلك الديون التي تصبح دائميةً أن لم تلزم الدولة بالوفاء بها خلال فترة زمنية معينة، وتعد هذه القروض لصالح الحكومة إذ من حق الدولة الوفاء بالقروض متى شاءت دون أن يكون هناك فوائد مدفوعة للمواطنين (القاضي، محمد حسن، 2014، ص131)

ب. **الديون مؤقتة:-** ويقصد بها الديون التي يتوجب على الدولة سداد قيمتها مع تسديد الفوائد بصورة منتظمة وفق الشروط المتعاقد عليها مع المواطنين حين الاكتتاب (عبد المعطي، علاء إبراهيم، 2016، ص116).

ث. **التصنيف حسب مدة سداد الدين اعماراً، رانية محمود . 2015، ص61-62:-**

أ. **الديون قصيرة الأجل:** وهي الديون التي تكون فترة سدادها لا يتجاوز سنتين وعادةً ما تلجأ لها الحكومة لمعالجة الاختلال الحاصل في الإيرادات العامة وعدم توازنها مع النفقات.

ب. **الديون متوسطة الأجل:** وهي الديون التي يكون مدتها محصورة بين السنة والخمس سنوات، وعادةً ما تطلبها الدولة لغرض تحقيق أهداف تموينية وإنجاز مشاريع التنمية الاقتصادية أو لغرض تمويل بسبب ظروف طارئة كنفقات الحرب أو العجز في الموازنة العامة (عبد الغفور إبراهيم احمد، 2012، ص250).

ج. **الديون طويلة الأجل:** وهي الديون التي يتجاوز مدة سدادها الخمس سنوات وقد تصل إلى خمسين سنة (العيساوي، عبد الكريم جبار العيساوي، 2012، ص21).

- **الديون الخارجية:** وهي الديون التي يكون مصادر تمويلها خارج الدولة وعادةً ما تكون بالعملة الأجنبية كما أن الهدف منها هو سعي الحكومة إلى معالجة اختلالات وعجز الميزان التجاري بشكل خاص وميزان المدفوعات بشكل عام كذلك تمويل مشاريع اقتصادية أو لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية أو معالجة العجز في الموازنة (العبيدي سعيد علي محمد 2011، ص165). وهنا يمكن تقسيم الدين الخارجي إلى عدة أصناف حسب.

1. **تصنيف الديون حسب مصادرها:-**

أ. **الديون الرسمية:-** وهي الديون الممولة من جهات رسمية كالمؤسسات المالية الدولية (كالبنك الدولي للإنشاء والأعمار) و(صندوق النقد الدولي) و(البنك الفدرالي الأمريكي) وتقسم بدورها إلى نوعين (العبيدي سعيد علي محمد، 2011، ص166):

- **الديون الاستثنائية:** وهي الديون التي تمنح من قبل الحكومات وغالباً تكون بشروط سهلة وميسرة. - **الديون متعددة الأطراف:** وهي الديون التي تقدم من قبل مجموعة من الدول والمؤسسات معاً كالمؤسسات الدولية إلى الحكومة، غالباً ما تكون ديون مشروطة من قبل الجهة المقرضة.

ب. **الديون الغير رسمية (الخاصة):** وهي الديون المتأتيه من بيع سندات الدولة في أسواق المال الدولية إلى أشخاص أو هيئات أجنبية غير رسمية كالبنوك والمصارف أو الشركات الخاصة أهم ما يميز هذه الديون هي ارتفاع أسعار الفائدة وشروطها القاسية كونها في الغالب قصيرة الأجل (الزويبي، حنان شاهين حسين، 2009، ص97).

2. **الديون حسب استخدامها (بوسملة، مريم عثمانة ولطيف، 2016، ص109):** ونقصد بها غاية الحكومة من الديون وتوجه استخدامها وهنا يتم تقسيمها إلى:

أ. **الديون المنتجة:** والتي يكون نية الحكومة منها إقامة مشاريع إنتاجية مما يسهم في توليد الفوائض المالية وتوسيع الناتج القومي لرفع التشغيل ومعالجة اختلال الميزان التجاري من خلال تقليل الاستيرادات.

ب. **الديون غير المنتجة:** هي القروض التي توجهها الحكومة نحو مجالات غير إنتاجية كسراء أسلحة لتمويل حرب أو انفاق على طبقات متضررة من الحروب كالجرحى والأيتام وكذلك المعاقين أو متضررين الكوارث الطبيعية.

رابعاً :- وجهة نظراً لمدارس الاقتصاد في الدين العام: وهنا لا بد من أن يكون طرح

الموضوع من خلال بيان رأي كل مدرسة في أثر ودور الدين العام على الاقتصاد وكما يأتي:-

1: رأي المدرسة الكلاسيكية في الدين العام: عارض رواد المدرسة الكلاسيكية الاقتراض العام مؤكدين أنها ذو آثار سلبية وثقيلة على الاقتصاد القومي وبذلك فلا يجوز للدولة اللجوء إليها إلا في الحالات الاستثنائية والطارئة جداً كالحروب والأزمات، وهذا يرجع إلى أيمانهم بحرية الاقتصاد وفعالية اليد الخفية والذي سوف تتأثر بفعل اعتماد الحكومة في تمويل النفقات على الديون (Wood ford, Michael (1998)p143).

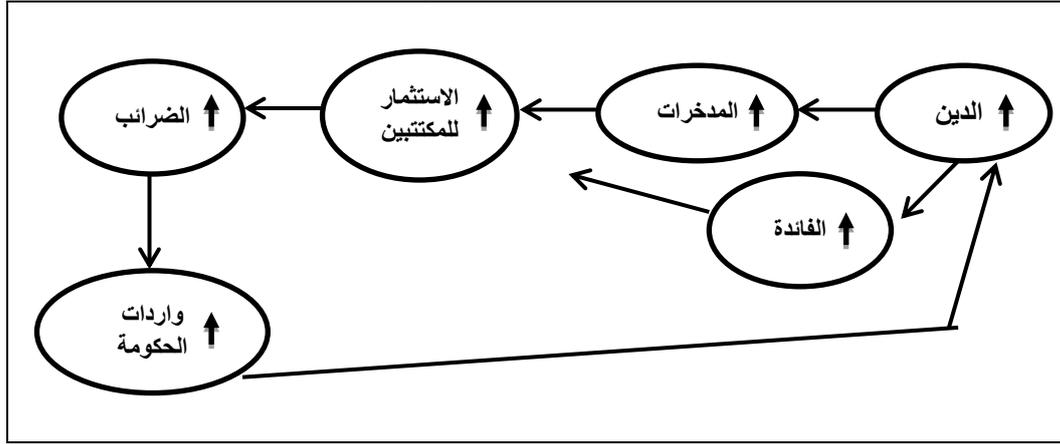
2: رأي المدرسة الكنزوية في الدين العام: وفق النظرية الكنزية والتي تؤكد أن التوازن الاقتصادي يحدث بفعل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال حزمة السياسات المالية والنقدية بالخصوص المالية منها(عزازي، فريد، 2013، ص55)، وبذلك فإن الاقتراض وسيلة مهمة بيد الدولة تستخدمها في تحقيق أهدافها الاقتصادية في المجتمع(عزازي، فريد، 2013، ص8). هذا يؤكد الكنزيين على أنه أثر الاقتراض على الضرائب كبير حيث أنه سوف يسهم في زيادة الاستثمارات التي سوف تحفز التشغيل وترفع مستوى الدخل وبذلك يرتفع الطلب ثم يرتفع الادخار ثم الاستثمار يعني زيادة الضرائب المستحصلة من قبل الحكومة من المشاريع التي توسعت والتي بدورها سوف تسهم في تمويل مشاريع توسيعية، وبذلك فإنهم يؤكدون على أهمية الاقتراض أو التمويل بالعجز(إذا ما كان البلد يعاني من عدم التوظيف الكامل) مما يضمن أن تلك القروض سوف تعمل على إعادة تشغيل ما معطل من موارد الدولة وضمان تنشيط الطلب الفعال(محمد، منال جابر رسمي، 2020، ص81-82).

3- المدرسة النقدية الحديثة في الدين العام: يؤكد فريدمان مؤسس هذه المدرسة أن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية قد يعرقل التوازن الاقتصادي، وبذلك فإنه الاقتراض حسب وجهة نظر النقودين سوف يسهم في زيادة عجز الموازنة وظهور التضخم الركودي كوضع لاحق فيما بعد في الاقتصاد تعيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية(-Hansen, A:tl, 1959, p77) 78 نقلا عن (منال جابر رسمي محمد، 2020، ص81-82)

المحور الثاني: اثر الدين العام في الاقتصاد

تقسم آراء المدارس الاقتصادية في تأثير الدين العام في النمو الاقتصادي ويتلخص التأثير بتوليفة تسمى بـ"التحليل الاصطلاحي" والذي يسهم في توضيح أثر الدين الحكومي بنموذج مترابط بين الاقتصاديين وواضعي السياسات الاقتصادية، ويعتمد هذا النموذج على النهج الكنزي لعجز الموازنة في المدى القصير من خلال اسهام الدين الحكومي في زيادة النفقات الحكومية من ثم في تحفيز الطلب الفعال والأسعار والأجور وتنشيط الاقتصاد في ظل فرضية الثبات في الأجل القصير، هذا ما يخص الأمد القصير أما الأمد الطويل فإنه هذا التحليل يلتزم بالفكر والنهج الكلاسيكي والذي يؤكد على ان دين الحكومي سوف يقلل من مخزون رأس المال وتخفيض الإنتاجية وهو ما يسهم في انكماش الناتج فيما بعد، أما عن كيفية التأثير فقد وضع هانس أن التأثير يكون عبر عدت قنوات يمكن ان اجمالها بالرسم التالي(-Hansen, A:tl, 1959, p77) 78). نقلا عن (منال جابر رسمي محمد، 2020، ص99):

المخطط (1): اثر الدين في الناتج المحلي



المصدر:- من اعداد الباحث بالاعتماد على

Hansen, A:tl, 1959, The public Debt ipeconsidered: A review Article, Review of Ecomics and statics, voi. 41 (4), pp 77-78.

* - (1952) اقتصادي أمريكي وأستاذ في جامعة شيكاغو. حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2013، نقلًا عن منال جابر رسمي محمد، أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر، دراسة قياسية، جامعة سوهاج، كلية التجارة، 2020، ص 99. هذا غير ان رأي الكنزيين تختلف عن الكلاسيكي فهم يؤكدون أن أثر الدين في خفض الاستثمار ليس واضح في المدى القصير إذ التباين يكمن في تقليص حدود الائتمان المقدم للاقتصاد أو ارتفاع أسعار الفائدة للدين الطويل الأجل لا سيما حين يتطلب التحليل أثر المضاعفات المالية الكنزوية كون الأمر يعود إلى التوجيه في انفاق تلك الديون إذ يؤكد الكنزويون أن أثر الإنفاق إيجابي بغض النظر عن تنوع الإنفاق سواء كانه اتفاق تشغيلي أم استثماري (منال جابر رسمي محمد 2020، ص 99)، فارتفاع الإنفاق سوف يعمل على تحقيق التشغيل الكامل والذي سوف يعود بإيرادات ضريبية على الحكومة غير أن هذا في الأجل القصير أما الأجل الطويل فإنه تكلفه تلك الديون مع الفوائد سوف يعطل تأثير هذا الإنفاق على النمو خصوصاً في ظل تزايد المديونية. أما فيما يخص المدرسة الكلاسيكية الحديثة فإنهم يستبعدون أي أثر إيجابي للديون خصوصاً إذ كان أنفاقها من قبل الحكومة على صورة نفقات تشغيلية، في حين يفترضون تأمين إيجابي للنفقات الرأسمالية على النمو في الأمد القصير كما أن فكرة ريكاردو حول تأمين القروض تؤكد على أن التوقعات العقلانية للأفراد سوف تدفعهم إلى تقليل إنفاقهم في حال زيادة انفاق الحكومة تحسباً منهم بتوقع زيادة الضرائب من قبل الدولة في المستقبل لتمويل العجز الناتج عن هذا الاتفاق وهو ما يعرف بـ (تكافؤ ريكاردو) (ابو القحح، محمد، 2001، ص 95). على الرغم من ان الديون يمثل عبأ على ميزانية الدولة مضافاً لها فوائدها الا أن الديون في الغالب تؤخذ لأحد الاغراض اما ان تكون لتمويل مشاريع مهمة بالنسبة إلى البلد والمواطنين، لو للخروج من أزمة اقتصادية أو طارئة كحرب مثلا وهو ما يحدث في الغالب مع البلدان النامية، غير انه لا بد ان نبين الفرق بين الدين الداخلي والخارجي من حيث المترتبات عليها والتي يمكن إيجازها .

جدول (1): الفرق بين طبيعة الدين الداخلي والدين الخارجي

الدين الداخلي	الدين الخارجي
1. يكون بالعملة المحلية	1. يكون بالعملة الأجنبية
2. يساهم في امتصاص جزء من القوى الشرائية لذا يعتبر أداة مهمة في تراجع الطلب وتخفيض معدل التضخم	2. لا يساهم في امتصاص الطلب بل العكس قد يساهم في زيادة الطلب إذ ما تم أخذه لغرض تمويل مشاريع داخل البلد مما يعني أنه يولد دخول فترتفع القوى الشرائية.
3. عادتاً لا تكون هناك شروط على الدين	3. عادتاً من تكون هناك شروط تفرض من قبل المؤسسات التي تقدم الدين كصندوق النقد الدولي.

المصدر :- الجدول من عمل الباحثة

اولا : العوامل المؤثرة في المفاضلة بين أنواع الدين حسب نوع الدين الداخلي والخارجي
يمكن أن توضح إمكانية المفاضلة بين الدين الداخلي والخارجي حسب الأثر الذي يتركه كلاهما في الاقتصاد وكما هو موضح في المخطط التالي:-

المخطط(2): المفاضلة بين الدين الداخلي والخارجي

1. مصدر الدين	←	- الداخلي (أسعار الفائدة أعلى نسبيًا مقارنة بالدين الخارجي) - الخارجي (أسعار الفائدة منخفضة خصوصاً القروض من المؤسسات الدولية)
2. مدة سداد الدين	←	- الداخلي (كلما كانت مدة السداد قصيرة ارتفع سعر الفائدة اما اذا كانت طويلة) - الخارجي (في الغالب يمتاز بطول مدة سداد الدين مع انخفاض سعر الفائدة في الغالب)
3. أثر الدين في معالجة المشاكل الاقتصادية	←	- الداخلي (يؤثر في 1-معدلات التضخم-2-سعر فائدة-3- معدل الاستثمار للقطاع الخاص -4- تراجع مخاطر التدفلات الخارجية والتي عادة تفرض مع الدين الخارجي) - الخارجي (ارتفاع مخاطر التدفلات الخارجية)

المصدر:- المخطط من عمل الباحثة

ثانياً:- العوامل المساهمة في تحديد اختيار نوع الدين: يمكن ان ترجع تحديد نوع داخلي ام

خارجي يرجع الى حزمة من العوامل نحددها بما يأتي:

1- مدة سداد الدين اسعار السندات كلما طالت فترة سداد الدين كلما ارتفعت اسعار الفائدة للدين وبذلك فانه القروض القصيرة الاجل تكون سعر الفائدة عليها اقل مما هي عليه في القروض طويلة الاجل.

2- الوضع الاقتصادي للبلد كلما كان الوضع الاقتصادي للبلد اكثر استقرار كلما انخفضت اسعار الفائدة وهو ما يعني ان الديون الخارجية افضل لأنها لن تؤثر على اسعار الفائدة للقروض مما يسهم في تراجع الاستثمار لاحقاً كون اسعار الفائدة تعد احد العوامل المؤثرة في الاستثمار(منال جابر رسمي محمد، ، 2020، ص101).

3- معدلات التضخم فالاقتصاد الذي يعاني من ارتفاع في معدلات التضخم يفترض ان يكون سعر الفائدة على الدين عالية وذلك لان التضخم ياكل من القيمة الحقيقية لاصل الدين وفوائده وبذلك فان الدين الداخلي يعد الافضل لامتناس اكبر قدر من العرض النقدي من جانب من جانب اخر يعتبر الدين الخارجي غير فعال كونه يسهم في رفع العرض النقدي في الاقتصاد مما يفاقم من خطورة التضخم.

4- سعر الصرف كلما كان سعر الصرف للبلد مرتفعاً كلما كانت الفائدة اقل وبذلك فان انخفاض سعر الصرف يخفض القيمة الحقيقية للعملة المحلية بالتالي فان الاقتصاد سوف يعاني من ارتفاع في معدلات التضخم وهذا ما يدفع الى رفع سعر الفائدة للديون لتشجيع على للاكتتاب وبذلك فان الدين الداخلي يعد الخيار الاسلام مقارنة مع الدين الخارجي والذي يكون الاثر حسب توجه الحكومة للدين اضافة الى مرونة الجهاز الانتاجي وطبيعة الاقتصاد فاذا كان الاقتصاد مرن ولديه موارد معطلة وتم توجيه الدين نحو النفقات الاستثمارية سوف يضمن ارتفاع الاستثمار.

الاحتمال الاول: اذا كان الدين خارجي وتم توجيهه نحو النفقات الاستثمارية والاقتصاد يمتاز بالمرونة سوف يكون الاثر كالاتي:

مخطط رقم(3): اسهام الدين الخارجي الموجة نحو نفقات استثمارية في تغير وضع الاحتياطي الاجنبي



المصدر:- المخطط من عمل الباحث

الاحتمال الثاني: اذا كان الدين خارجي وتوجه نحو النفقات الاستثمارية غير ان الاقتصاد لا يمتاز بالمرونة سوف يكون الاثر كالاتي:

مخطط رقم(4): الدين الخارجي الموجة نحو نفقات استثمارية في تغير واقع الميزان التجاري



المصدر: المخطط من عمل الباحث

وهنا لابد من التنويه الى ان هذه الحالة قد تكون مرتبطة بمشاكل يعاني منها الاقتصاد تسهم في ضياع الاثر الفعلي للدين كالفساد المالي والاداري.

الاحتمال الثالث: اذا كان الدين خارجي وتم توجيهه نحو النفقات التشغيلية والاقتصاد يمتاز بالمرنة سوف يكون الاثر كالاتي

مخطط (5): اسهام الدين الخارجي الموجة نحو نفقات التشغيلية في تغير الاستيرادات والصادرات



المصدر: المخطط من عمل الباحث

الاحتمال الرابع: اذا كان الدين خارجي وتم توجيهه نحو النفقات التشغيلية والاقتصاد يمتاز بعدم المرنه سوف يكون الاثر كالاتي:

مخطط (6): اسهام الدين الخارجي الموجة نحو نفقات التشغيلية في انتفاء الحاجة للدين مستقبلا



المصدر:- المخطط من عمل الباحث

يتضح من المخطط الاخير ما اذا كان الدين الخارجي موجة نحو النفقات التشغيلية فانه سوف يكون اثره في رفع معدلات التضخم بالخصوص اذا كان الاقتصاد يعاني من عدم مرونة في الجهاز الانتاجي .

ثالثا: اثر ائدين العام في المؤشرات الاقتصادية: ان الاهداف التي تسعى الحكومات الى تحقيقها حين استحصال الديون سواء كانت الداخلية او الخارجية ترتبط بمجموعه من الاثار والنواتج التي تتجلى بالمؤشرات الاقتصادية والتي يمكن تحديدها بالاتي :-

1. **رفع الناتج المحلي الاجمالي:** اذا كان الهدف رفع الناتج المحلي فلا بد ان نلاحظ طبيعة الاقتصاد هل هو مرن ام لا وكيفية تمويل الميزانية ومعدلات التضخم فاذا كان الاقتصاد غير مرن ويعاني من التضخم والموازنة يتم تمويلها من واردات ريعية فلا بد من الابتعاد عن الدين الخارجي والذهاب نحو الدين الداخلي غير ان الدين الداخلي سوف يرفع اسعار الفائدة وهو ما سوف يقبل حجم الاستثمار الموجه نحو القطاع الخاص، وهنا سوف يكون واضعي القرار امام محك في تحديد النوع الدين و حسب طبيعة المؤشرات المعطاة والاثار الموجود والمتوقع منه (راجع المخططات السابقة).

2. **رفع معدل التشغيل:** ان رفع معدل التشغيل يعني ضمنا رفع معدل الاستثمار مسبقا غير ان ذلك يتطلب تبيان طبيعة الاقتصاد ومرونة الجهاز الانتاجي لاستغلال الموارد الانتاجية المعطلة (العمل، ورأس المال، الارض والتنظيم) والتي سوف يعطي دلالات لدى واضعي القرار في تحديد نوع الدين سواء كان داخلي ام خارجي، فاذا كان الاقتصاد يعاني من تضخم فلا بد من التأكيد على ان الدين الداخلي هو الانسب كونه يسهم في امتصاص جزء من الكتلة النقدية غير ان رفع الاكتتاب الداخلي سوف يفضي الى ارتفاع اسعار الفائدة وهو يعني تراجع معدلات الاستثمار وتراجع التشغيل لاحقا في الامد البعيد، ويمكن ان يتضح الاثر من خلال المخطط التالي:

المخطط (7): اسهام الدين الداخلي الموجة نحو نفقات استثمارية في تراجع الطلب المحلي



المصدر:- المخطط من عمل الباحث

اما اذا كان الاقتصاد يعاني من جمود في الجهاز الانتاجي فان اثر الدين الداخلي سوف لا يظهر في الانتاج وبالتالي لا يرتفع التشغيل بل ان الاثر فقط في تراجع معدلات التضخم المخطط التالي يوضح ذلك:

المخطط (8): اسهام الدين الداخلي الموجة نحو نفقات استثمارية في خفض التضخم والطلب المحلي



المصدر:- المخطط من عمل الباحث

3. **اثر ائدين في معدلات الاحتياطي الاجنبي:** ان الدين الداخلي لا يآثر في الاحتياطي كون الاموال التي تقترضها الدولة بالعملة محلية اما اذا كان الدين خارجي فانه سوف يعني ارتفاع حجم العملة الاجنبية في البنك المركزي، غير ان اثر الدين الداخلي سوف يكون واضح وجلي في تراجع الطلب ومن ثم الاستيرادات والذي سوف يسهم في التخفيف من عجز الميزان التجاري وهو ما يعني توقف تسريب العملة الاجنبية وارتفاع معدلات الاحتياطي الاجنبي، هذا كما يمكن ان يكون لارتفاع الاستثمار (في الامد البعيد) اسهام في رفع الصادرات ودخول عملة اجنبية وارتفاع معدلات الاحتياطي المخطط التالي يوضح ذلك:

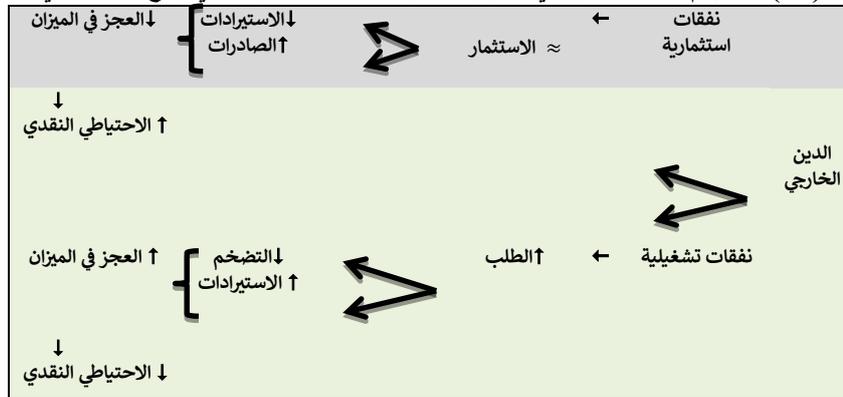
المخطط رقم (9): دور الدين الداخلي في تنوع الواردات الحكومية



المصدر:- المخطط من عمل الباحث

اما اذا كان الدين خارجي فالوضع يختلف اذا ما كان الاقتصاد يعاني من عدم مرونة في الجهاز الانتاجي فان الدين سوف يعني تفاقم الوضع لان الاموال الداخلة سوف ترفع الاستيرادات خصوصا اذا كان الدين موجه نحو النفقات التشغيلية وليس الاستثمارية

المخطط (10): اسهام الدين الخارجي الموجة نحو نفقات استثمارية في رفع الاحتياطي الاجنبي



المصدر:- المخطط من عمل الباحث

4. **تقليل العجز في الميزان التجاري:** ان تقليل العجز سوف يحدث ضمنا اذا ان ارتفاع الاستثمار والذي سوف يسهم في تراجع الاستيرادات وتقليل العجز في الميزان التجاري، واذا ما تحسن الوضع اكثر فانه يعني ارتفاع الصادرات وتقليل الاعتماد على الموارد الريعية غير ان ذلك يعتمد على طبيعة الاقتصاد ومدى استجابته من جانب ونوع الدين واستجابته (راجع المخططات السابقة).

5- **اثر في استدامة المديونية:** من خلال جمع المخططات السابقة يتضح ان اثر الدين في الاقتصاد يكون حسب نوعه وحسب طبيعة الاقتصاد ومدى مرونة الجهاز الانتاجي وبالتالي دوره في تعزيز او تراجع حجم المديونية في المستقبل. ويمكن ان نوضح الاثر الايجابي للدين الداخلي ام الخارجي من خلال المخطط التالي:

المخطط (11): اسهام الدين الخارجي الموجة نحو نفقات استثمارية في الانتفاء الى الدين العام في المستقبل



المصدر:- المخطط من عمل الباحث

من كل ما سبق يتبين ان مسألة الدين ونوعه هي ليست مسألة انتقائية وانما هي مسألة قرار اقتصادية مبني على حزمة من المؤثرات نتاجها يكون مؤثر في جميع مفاصل الاقتصاد ففي الوقت

الذي قد يكون الدين قرار اقتصادي ناجح في اقتصاد معين ودافع للنمو الاقتصادي قد يكون بسبب في تراجع النمو والتنمية الاقتصادية في اقتصاد اخرى.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

من خلال البحث خرج بمجموعه من الاستنتاجات وكانت كما ياتي:

- 1- ضعف علاقة بين الدين العام والناتج المحلي الاجمالي
- 2- يشكو الاقتصاد العراقي من ارتفاع المديونية الداخلية لما بعد عام 2003 .
- 3- يتضح من خلال الدراسة ان الديون الخارجية للعراق قد شهدت تراجع بعد 2003.
- 4- يتضح من خلال الدراسة وجود علاقة عكسية بين اسعار النفط والدين العام في العراق .
- 5- يشكو الاقتصاد العراقي من حالة استدامة الديون وهو مؤشر خطر خصوصاً في ظل ارتباط الدين العام باسعار النفط بعلاقة عكسية اذ يشهد سعر النفط تذبذب تبعاً للاحداث السياسية والاقتصادية والصحية .
- 6- يعاني العراق من جملة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية جعلت منه عرض لاستمرار حالة المديونية.

ثانياً: التوصيات

1. على الدولة تحديد الاهداف المرجوة من الدين العام قبل الاقدام عليه فاذا كانت الاهداف استثمارية فالدين الخارجي هو الافضل مقارنة بالدين الداخلي ،اما اذا كانت الاهداف محاربة التضخم او تمويل نفقات تشغيلية ففي هذه الحالة يصبح الدين الداخلي هو الافضل اذا ما قورن بالدين الخارجي
2. اعتماد أساسيات ضرورية لمحاربة الفساد المالي والاداري كونه يعد مستنزف للموارد المالية.
3. لا بد من تنويع الإيرادات المالية العامة الداخلية والخارجية بما يساهم في رمد الميزانية العامة للدولة وتقليل اللجوء الى الدين العام ، كما لا بد من الاهتمام بالجانب الاستثماري والوقوف على المعوقات التي زيادته في المستقبل بما يساهم في رفع مستوى الاستثمار وجذب المستثمرين المحليين والاجانب.
4. لا بد من رفع مستوى الوعي لدى المجتمع فيما يخص سوق الاوراق المالية والاكتتاب بما يساهم في الاعتماد على الدين المحلي في حالات الحاجة المالية ورفع الطلب على العملة الوطنية وتقليل ظاهرة الدوله. وذلك بتطوير سوق الاوراق المالية بما يساهم في توفير الشروط الاساسية لسهولة الاكتتاب لتمويل الاحتياجات المالية للموازنة العامة عند الحاجة.
5. ضرورة ان تكون هناك ادارة اقتصادية موحدة من قبل الحكومة على مجموع الموارد الاقتصادية بما يمكنها من استحكام قبضتها المالية على مجمل الموارد الاقتصادية ، وانشاء لجنة وزارية تضم الوزراء ومحافظ البنك المركزي للمشاركة في وضع الرؤية العام للاقتصاد ووضع خطة استراتيجية لعمل جميع الوزارات ومتابعه ما تم تنفيذه بموجب تلك الاستراتيجية.
6. التعامل مع العملة الوطنية باعتبارها رمز هوية الدولة في المجال الاقتصادي والدفاع عن قيمتها التي تحقق التنمية الاقتصادية مع التأكيد على استقرارها لتشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية.
7. لا بد من الحفاظ على الاحتياطي النقدي كونه يعد درع مالي يساهم في سد التراجع الحاصل في الإيرادات العامة نتيجة تغير اسعار النفط خصوصاً مع تغير الاحداث العالمية وتذبذب اسعاره

References :

المصادر:

1. Al-Ubaidi, Saeed Ali Muhammad, Public Finance Economics, First Edition, Dijlah Publishing and Distribution House, Amman, 2011.
2. Al-Qadi, Muhammad Hassan, 2014, Financial Management, Academics for Publishing and Distribution.
3. Abdul Ghafour Ibrahim Ahmed, Principles of Economics and Public Finance, First Edition, Zahran Publishing and Distribution House, Jordan, 2012.
4. I-Issawi, Abdul Karim Jabbar, International Finance: A Modern Introduction, First Edition, Safa Publishing and Distribution House, Amman, Jordan, 2012.

5. Al-Moati, Alaa Ibrahim, Public Treasury Bills and Bonds and a Comparative Study, Dar Al-Fikr Wal-Qanoon for Publishing and Distribution, Mansoura, Egypt, 2016.
6. (1) Hansen, A:tl, 1959, The public Debt ipeconsidered: A review Article, Review of Ecomics and statics, voi. 41
7. 2William Easterly: "Fiscal Deficits and Macroeconomic Performance in Developing countries, the world bank research observer, Vol.8, No.2, July 1933
8. Al-Rawi Ahmed Omar, 2019, Analytical Insights into the Iraqi Economic Situation after 2014, 1st ed., Dar Al-Doctor for Administrative and Economic Sciences Publishing, Baghdad, Iraq.
9. Ashour, Ihsan Jabr and Marwa Khader Salman, 2018, The Use of Central Bank Transfers and Treasury Transfers in the Framework of Monetary Confrontations and the Legal Legislation of the Central Bank of Iraq for the Period 2004-2015, Journal of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, Issue 15.
10. Brihi, Faris Karim, 2011, The Iraqi Economy: Impositions and Challenges, An Analytical Study of Economic Indicators and Human Development, Journal of the Baghdad College of Economic Sciences, University, Issue 27.
11. Abdul Latif, Youssef and Abdul Rahman, 2014, A Study in Economic Outcome, Hassan Al-Asriya Library for Printing, Publishing and Distribution, Beirut, Lebanon.
12. Imad Muhammad Abdul Latif, 2012, Domestic government debt and its impact on monetary policy, Iraq, a case study, Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies Journal, Issue 39.
13. Al-Ani, Imad Muhammad, and Joji, Nisreen Hassan, Measuring Government Debt Indicators and Its Most Important Economic Impacts in Iraq for the Period (1990-2013), 2016, Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Baghdad, Volume (23), Issue 98.
14. Abu Al-Fahm, Muhammad, 2001, Determinants of the Creditworthiness of the Palestinian National Authority, First Scientific Conference entitled "Investment and Development in Palestine", Islamic University, Gaza, Palestine.
15. Dr. Omar, Muhammad Abdul-Halim, 2003, Public Debt: Concepts, Indicators, Effects, and Application to the Case of Egypt, a paper presented at the Public Debt Management Symposium, Saleh Kamel Center for Islamic Economics, Al-Azhar University, December.
16. Al-Obaidi, Muhammad Omar, Hisham, and Maysoon Ali Hussein, 2018, Domestic Debt Trends in Iraq and the Desired Preferential Path, Journal of the Al-Mustansiriya Center for International and Arab Studies, Al-Mustansiriya University, Volume 14.
17. Prof. Dagher Mahmoud Mohammed Dagher and Al-Kubaisi, Mohammed Saleh, 2019, Public Bank Debt and Foreign Reserves in Iraq for the Period (2004-2017), Journal of Financial and Monetary Studies, Central Bank of Iraq, Issue (5).
18. Jassim, Mustafa Ismail, 2023, The Evolution of Public Debt in Iraq and Its Relationship to Economic Growth for the Period 2004-2018, Ministry of Planning, Department of Economic and Financial Policy, Economic Feasibility Studies Division, Unpublished Research.
19. Manal Jaber Rasmi Muhammad, 2020, The Impact of External Debt on Economic Growth in Egypt, An Econometric Study, Sohag University, Faculty of Commerce.
20. 13- Al-Saedi, Naji Idris Abdul, 2017, Public Debt and Its Impact on Local Investment Spending in Iraq for the Period 2003-2014, Journal of the College of Education for Girls for the Humanities, University of Kufa, Issue 21.
21. Yusra Mahdi Hassan and Zahra Khadir Abbas, 2016, Government Bonds and Their Role in Transforming the Federal Budget Deficit, Journal of International Studies, Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, Issue 97.
22. Azazi, Farid, 2013, Modeling the Algerian Foreign City, (An Econometric Study of the Impact of Foreign Mission on the Balance of Payments, PhD Thesis, Algeria, Faculty of Economics.

23. Central Bank of Iraq, 2010, General Directorate of Statistics and Research, Economic Report.
24. Arab Central Economic Report, 2014.
25. Arab Economic Report, 2014.
26. Iraqi Central Economic Report, General Directorate of Statistics and Research.
27. Arab Economic Report, 2010.
28. Annual National Development Plan in Iraq for the years 2010-2014.
29. Ministry of Planning, Central Statistical Organization, Department of National Accounts, Appendix (1-2-3).